مملكة بلجيكا

د. حيدر عبد جساس
المحاضرة السادسة

تقع مملكة بلجيكا في قارة اوروبا الغربية، تشترك مع حدود اربع دول هي كل من (فرنسا–المانيا–لوكسمبورغ–هولندا)، عاصمتها بروكسل مقر منظمة الاتحاد الاوروبي، عدد سكانها (١١) مليون نسمة، اللغات الرسمية هي (الهولندية والفرنسية والالمانية)، وفيها ثلاث اقاليم المتحدثون بالهولندية يسكنون اقليم الفلاندرز في الشمال وعددهم (٦) ملايين، واقيم والون في الجنوب يسكون فيه المتحدثون باللغة الفرنسية وعددهم (٣) ملايين، واقليم العاصمة بروكسل ثنائي اللغة بين الهولندية والفرنسية وعددهم مليون، اما الجزء الشرقي من اقليم والون يسكن المتحدثين باللغة الالمانية وعددهم (٨) الاف فقط.

بلجيكا تاريخياً كانت ساحة لقتال الدول الاوروبية، تم غزوها من قبل القوى الاوروبية المختلفة، وهذا الواقع ترك أثره في التركيبة السكانية واللغوية على بلجيكا، ففي عام ١٧٩٥ تم احتلالها وضمها إلى فرنسا، وبعد هزيمة الاخيرة أصبحت بلجيكا جزءاً من هولندا، وانفصلت عنها عام ١٨٣٠ واعلنت الاستقلال وتم الاعتراف باستقلالها عام ١٨٣١ وهو العام الذي اقر به الدستور البلجيكي، هذا التاريخ السياسي للبلاد خلف تنوعاً لغوياً وصراعات ثقافية انعكس على واقعها السياسي، فقد ولدت مشكلة قومية معقدة هددت بتقسيمها وهي مشكلة قائمة إلى الآن، والدليل على ذلك نوع الحكم والفيدرالية التي تشكلت في بلجيكا ذات الصبغة التوافقية في توزيع السلطات بين المركز والولايات.

أُسِّس دستور بلجيكا، المصدر الرئيسي للقانون وأساس النظام السياسي للبلد، في عام ١٨٣١. جرى تغييره عدة مرات، ولكن أُجريت الإصلاحات الأكثر أهمية في عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٣.

ففي عام ١٩٧٠، واستجابةً للنزاع الأهلي المتصاعد بين مجتمعات الناطقين بالهولندية والناطقين بالفرنسية في بروكسل، أعلنت الحكومة أن «الدولة الموحدة بهيكلها وأدائها على النحو المنصوص عليه في القانون، قد أصبحت لاغية». وأقر الدستور الجديد بوجود اختلافات مجتمعية وإقليمية قوية داخل بلجيكا، لكنه سعى إلى التوفيق بين هذه الاختلافات من خلال توزيع السلطة على المجتمعات والمناطق.

وكما اشرنا يقضي النظام الفدرالي البلجيكي بتقسيم بلجيكا إلى ثلاث ولايات يتمتع كل منها بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي وهي:

١. ولاية فلاندرز: تقع في الشمال، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٦ ملايين نسمة.

٢. ولاية والونيا: تقع في الجنوب، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٣ ملايين نسمة.

٣. ولاية بروكسل: وهي منطقة العاصمة، ويبلغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة.

ويوجد في كل من ولاية من هذه الولايات رئيس وزراء ومجلس وزراء ومجلس نواب (يدعى بالمجلس المحلي ويتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب لفترة تمتد إلى ٥ سنوات)، وهذه السلطة المحلية تتمتع بحق اتخاذ القرارات المحلية وتدبير شؤون إدارات المحافظات التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها، حيث يتمثل الخط الحكومي الثاني في بلجيكا من المحافظات والتجمعات السكانية.

في عام ١٩٩٣، وافق البرلمان على حزمة دستورية تحول بلجيكا إلى دولة فيدرالية كاملة.

المؤسسات الدستورية

رئيس الدولة

ملك البلجيكيين هو الرئيس الدستوري للدولة البلجيكية ويشغل منصبه مدى الحياة. ينص الدستور البلجيكي والقوانين الأخرى المطبقة بموجبه على واجبات الملك.

بصفته رئيسًا للدولة، يلعب الملك دورًا رسميًا ورمزيًا في الأمة. وظيفته السياسية الرئيسية هي تعيين زعيم سياسي لتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات أو بعد استقالة الحكومة. في حالات وجود «تصويت ضمني لحجب الثقة»، يتوجب على الحكومة الاستقالة ويقترح مجلس النواب في البرلمان تعيين رئيس وزراء جديد للملك. يُنظر إلى الملك أيضًا على أنه يلعب دورًا موّحدًا رمزيًا وممثلًا للهوية البلجيكية الوطنية المشتركة.

الحكومة الفيدرالية

يتكون مجلس الوزراء من (١٥) عضواً كحد اقصى، ويتضمن مجلس الوزراء اعضاء من الناطقين بالفرنسية مساوٍ في عددهم للأعضاء الناطقين بالهولندية، يتولى السلطة التنفيذية رئيس الوزراء مع الوزراء، الذين يشكلون معًا مجلس الوزراء، أعضاء الحكومة الفيدرالية، الذين يعينهم الملك رسمياً، يجري اختيارهم في الواقع من الأحزاب السياسية التي تشكل الائتلاف الحكومي، يجب أن تتمتع الحكومة الفيدرالية بثقة مجلس النواب.

رئيس الوزراء الحالي هو الفلامنكي (الكسندر دي كرو) الناطق باللغة الهولندية، قبله كانت صوفي الناطقة باللغة الفرنسية.

السلطة التشريعية

تمارس السلطة التشريعية الفيدرالية من قبل الملك ومجلس النواب ومجلس الشيوخ بشكلٍ جماعي، وللملك الحق في استدعاء المجلسين لأي جلسة استثنائية.

يتألف البرلمان الفيدرالي البلجيكي من مجلسين هما: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، يضم مجلس النواب ١٥٠عضوًا، ينتخبون مباشرةً وفق نظام التمثيل النسبي لمدة (٤) سنوات.

اما مجلس الشيوخ فيتكون من (٧١) عضواً، يتم انتخابهم لمدة (٤) سنوات وفق نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، يتم انتخاب (٢٥) عضواً من قبل لجنة الانتخابات الفرنسية، ومثلهم من قبل لجنة الانتخابات الهولندية، و(١٠) اعضاء من قبل مجلس التجمع الفرنسي، ومثلهم من قبل مجلس التجمع الهولندي، وعضو واحد من قبل مجلس التجمع الالماني.

منذ الإصلاحات الدستورية لعامي ١٩٩٣ و ٢٠١٣، لا يعمل مجلسا البرلمان على قدم المساواة، فإن موافقة مجلس الشيوخ غير مطلوبة في كثير من المواضيع، إذ يتم التصويت عليها فقط من قبل مجلس النواب، مثل الميزانية، او منح الثقة للحكومة او حجبها عنها.

للملك وحده حل مجلس النواب في الحالات التالية:

- رفض مجلس النواب اقتراحاً بمنح الثقة للحكومة الفيدرالية، ولم يقدم للملك في غضون ثلاثة ايام من تاريخ رفض منح الثقة مقترحاً بتسمية من يخلف رئيس الوزراء.
- يُحل مجلس النواب في حال استقالة الحكومة الفيدرالية بعد موافقة من اغلبية اعضائه.
- يؤدي حل مجلس النواب إلى حل مجلس الشيوخ.